نحو ديمقراطية إنسانية
توازنُ بين الحريّة والعدالة(*)

حليم بركات

يتحوّل الفكرُ الواقعيّ إلى فكر استسلاميّ حين يقتنع صاحبُه بأنه قد وصل إلى أقصى ما يمكن الوصولُ إليه، فيتخلّى عن أحلامه ويحدّ من رؤيته بأن وراء كل أفق أفقاً آخر يتحداه. هذا تماماً ما يمكن أن يقال بالنسبة لإمكانية تجاوز مفاهيم الديمقراطية القائمة في المجتمعات الرأسمالية. أقول هذا لأن هناك من يعترفون بأخطاء الديمقراطية الليبرالية، ولكنهم بدلاً من العمل على إصلاحها يلجأون للدفاع عن النظام مسوّغين الأمر بقولهم إن لهذه الديمقراطية مساوئها ولكنها أفضل ما يمكن الوصول إليه ما دامت الأوضاع هي ما هي عليه.

لا نقول هنا بمثل هذه الواقعية الاستسلامية ولا نطالب باستيراد الديمقراطية الغربية وتقليدها كما استوردنا في السابق نماذجَ الأنظمة الاشتراكية. ولذلك نؤكد أنْ ليس من التوهم أن نطمح، وبالتالي أن نسعى، لإقامة ديمقراطية إنسانية تستند على مبدأ التوازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية. وبين أهم عناصر هذا التوازن التركيزُ على الإنسان كأولوية قصوى وكبديل للانشغال بالأشياء والسلع والمقتنيات والمنتوجات في هذا السعي المحموم لتأمين المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادية وحدها وعلى حساب القيم والطموحات الإنسانية الأخرى.

إننا ندعو هنا وبالدرجة الأولى لتنمية القدرات البشرية وتأمين مناخات الحرية والعدالة بحيث يتمكن الإنسان من التغلب على حالة الاغتراب السائدة التي تحيله إلى كائن عاجز ومهمّش. ولا نرى أملاً بتنمية القدرات البشرية هذه وبتأمين المناخات المطلوبة سوى عن طريق تأمين مشاركة الشعب مشاركة فعّالة في مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وبالمشاركة الفعّالة وحدها يصبح بإمكان الإنسان أن يتحكم بمنتوجاته ومؤسساته ومقتنياته بدلاً من أن تتحكم به؛ فيصبح سيد مصيره بدل أن يكون

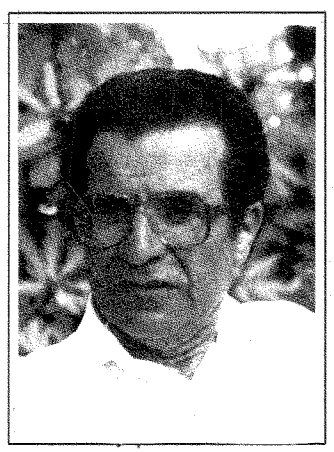

عبداً له كما يحدث في ظل الأنظمة القائمة في الوقت الحاضر.

لا تكتفي هذه الدعوةُ بالتشديد على النمو الاقتصادي والكمي منه بشكل خاص فحسب، بل تذهب أبعد من ذلك للقول بضرورة تأمين تنمية نوعية والعمل على التغلب على الفقر والحرمان والفروقات الطبقية الواسعة والمتنامية. وبكلام آخر، لا تتحقق الديمقراطية الإنسانية دون حصول مجهود مدروس ومنتظم ومستمر ومنهجي للتخفيف من التناقضات بين الطبقات والجماعات والفئات والمناطق والأمم، وبين الرجل والمرأة، ولتأمين العدالة الاجتماعية للجميع دون استثناء. وبكلام آخر أيضاً، لا تتحقق الديمقراطية الإنسانية دون تجاوز أزمة المجتمع المدني في كل من المجتمعات الرأسمالية الغربية والبلدان الاشتراكية البيروقراطية ومجتمعات العالم الثالث وبلدان العالم العربي بشكل خاص، ودون تأمين المشاركة الشعبية بمختلف أنواعها وعلى سائر الصُعُد بإحياء المجتمع المدني أو تنشيط التنظيمات الطوعية كبديل للبيروقراطية المركزية الفوقية، فتعمل لا بمعزل عن الشعب بل بمشاركته الحرة والفعالة. لا بدّ لهذه التنظيمات الطوعية من إعطاء الأولوية للحرية والعدالة فتتمكن الفئات والطبقات الفقيرة والمهمّشة من تحسين أوضاعها وقدراتها على التنافس في ظل نظام يكفل تكافؤ الفرص. إن مثل هذه التنظيمات الطوعية المعنية بالحرية والعدالة على أنهما أمران متكاملان هي التي تقيم جسوراً

(*) فصل من كتاب بعنوان **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية: في سبيل إغناء التجربة العربية**. وسيصدر عن مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

حقيقية بين الدولة والمجتمع المدني، مشدّدة خاصة على الأنواع التالية من المشاركة:

١ ــ المشاركة السياسية: يعاني الشعب في مختلف البلدان العربية من اغتراب سياسي عميق بسبب حرمانه من حق المشاركة في الحياة السياسية. لقد هيمنت الطبقات والعائلات والجماعات الحاكمة على الدولة والمجتمع وهمّشت الشعب بالقمع والترهيب

عطّلت الدولة المجتمع المدنيّ بالقمع، فملأت التنظيمات الدينية الفراغ!

وحرمانه من حقوقه الطبيعية. احتكر الحكام السلطة وصُنْعَ القرارات السياسية واعتمدوا على المتقربين من الموالين بدلاً من الكفاءات والمؤسسات. وهدّموا التنظيمات الشعبية من أحزاب ونقابات وتعاونيات وجمعيات طوعية، وأقاموا بدلاً منها تنظيمات حكومية هي امتداد للسلطة، فأصبحت بيروقراطية الدول هي التي تمارس مسؤولية إدارة المجتمع بدلاً من الشعب. وبدلاً من أن تنبثق السلطة عن الشعب وتخدمه فيحاسبها بقدر ما تفعل ذلك، أصبح الشعب خادماً لا سيداً أو مالكاً لزمام الدولة. من هنا ما يُكرّر عادة في الخطاب الثقافي السياسي على صعيد الخاصة والعامة من أن أفراد الشعب يُنظر إليهم ويعاملون كرعايا لا مواطنين، ومبايعين لا مشاركين.

إنّ طغيان الحاكم والدولة على المجتمع يتمثل أكثر ما يتمثل بإبعاد الشعب عن المشاركة في إدارة شؤونه الخاصة والعامة. فلقد سلبت الدولة الناسَ من حقوقهم وحرياتهم بالتعبير والتجمع والتنظيم والعمل على تحقيق الأهداف الكبرى التي يرونها ضرورية لإقامة مجتمعات جديدة ومتقدمة. ونجد أنه في بعض الحالات التي هدمت فيها الدولة المؤسسات الحديثةَ اضطر الشعبُ للجوء إلى المؤسسات التقليدية، كالدينية والعائلية، لممارسة قدر ضئيل من التحكم بمصيره. وهذا ما يفسّر لنا ظاهرة انتشار التنظيمات والجماعات الدينية واستفحالها في الربع الأخير من القرن العشرين؛ فلقد ملأت هذه التنظيمات الفراغ الذي نتج عن أزمة تعطيل المجتمع المدني.

من مجموع أعضاء جامعة الدول العربية البالغ عددهم ٢١ عضواً، هناك ٩ دول تحكم مباشرةً من قبل العسكر، و٩ دول تُحكم من قبل الملوك وشيوخ القبائل الذين لا حدود قانونية لسلطتهم الشخصية، ودولتان على الأقل يستعصيان على الحكم، وواحدة منهما في حالة تكون عسير بسبب الهيمنة الخارجية بالاحتلال المباشر وغير المباشر كما بسبب احتكار القرار السياسي والاعتماد على الموالين بدلاً من بناء المؤسسات. هناك تحكّمُ الحزب الواحد في سبع دول، ومنع قيام أحزاب البتة في عدد من البلدان، ولا توجد صحافة عربية مستقلة ربما في أي مكان من هذا العالم العربي الواسع بل وخارجه أيضاً، وليس من يحترم حقوق الإنسان، ولا يوجد حاكم عربي واحد يخضع للمحاسبة.

لذلك ليس من الغريب أن تتسع دائرةُ المطالبة بالديمقراطية، والتمثيل، وحكم القانون، والحرية، والتعدّدية، وتداول السلطة، وتأمين حقوق الإنسان، واحترام حقوق المعارضة والاختلاف في الرأي، والتحرر من تدخل الدولة في مختلف شؤون حياتهم، وطبعاً

إقصاء الشعب عن المشاركة الاقتصادية لا يقلّ خطورة عن إقصائه من المشاركة السياسية.

العدالة الاجتماعية ـ ويرافق ذلك محاولات عديدة للبحث في طبيعة هذه السلطوية التي تعمّ العالم العربي بأسره[1].

٢ ــ المشاركة الاقتصادية: وكما تُحتكر القوةُ السياسيةُ من قبل القلة، كذلك تُحتكر القوةُ الاقتصادية. أقلية صغيرة جداً تسيطر على كافة موارد المجتمع كما لو كانت ملكاً خاصاً، معتبرةً أنها ورثَتْهُ شرعاً أو حصلت عليه بفعل مواهبها وطموحاتها المتفوقة، فتتمتع بالرفاهية والنفوذ والجاه في البلدان الفقيرة كما في البلدان الغنية. ولا يبدو أن هناك حداً لجشعها ورغبتها في الاستهلاك والتأكيد على رموز مكانتها بالاقتناء وبمزيد من الاقتناء. ولذلك مهما كانت ضخامة موارد بعضها، فإنّ عامة الشعب تظل مفتقرة إلى الحاجات الجوهرية.

من هنا أهمية مشاركة الشعب في الحياة الاقتصادية بإزالة الحواجز التي تمنع الطبقات والشرائح الفقيرة، وحتى بعض شرائح الطبقة الوسطى، من تحسين أوضاعها ومواقعها في البنى الاقتصادية، وتحدّ من التقدم الحقيقي على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمع ككل. وهنا لا بدّ من الإشارة بشكل خاص إلى حرمان المرأة من المشاركة في الحياة الاقتصادية. كذلك تجدر الإشارة إلى العراقيل أمام بعض الأقليات والمناطق الريفية. إنّ فجوات عميقة وواسعة تفصل بين الطبقات والأقاليم والجماعات وبين المرأة والرجل. وبقدر ما تتعمّق هذه الفجواتُ وتتسع، يزداد المجتمعُ تفسخاً وتخلفاً وتأزماً، بل وفقراً أيضاً في صلب حياته الفكرية والأخلاقية والروحية.

إذن لا بدّ أيضاً من تأمين المشاركة الاقتصادية الفعّالة. ويبدأ ذلك عن طريق إقامة برامج شاملة وطموحة لتأمين كافة الخدمات

---

(١) راجع خاصة خلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)؛ والباقي هرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ Hisham Sharabi, **Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society**, Oxford University Press, 1988.

الاجتماعية والمساواة في فرص التأهيل والتعليم والتدريب وتنمية القدرات والمواهب مهما كانت خلفياتُها وانتماءاتُها الاجتماعية والطبقية. ويرافق عمليةَ تأمين المساواة هذه محاولاتٌ جادةٌ ومدروسة لتوجيهها في الطريق الصحيح بدلاً من تعطيلها، فيتمكن كافة الأفراد والطبقات والجماعات من التنافس النسبي في السوق الحرة التي تسودها حالياً شريعةُ الافتراس. وبدون ذلك لا تكون سوقٌ حرة ولا حرية، بل هيمنة من قبل القلة على المجتمع والدولة والشعب.

ولقد دلّت إحصاءات تقرير التنمية الإنسانية لعام ١٩٩٣ أنّ حوالي خُمس سكان العالم ما زالوا يعانون من حالة الفقر المطلق؛ وأنّ التفاوت في الدخل قد تضاعف خلال العقود الثلاث الأخيرة؛ وأنّ مدخول الخمس الأغنى من السكان أصبح يزيد على ١٥٠ ضعف الخمس الأفقر وهو في حالة تفاقم. لذلك تكوّنت قناعات راسخة أن هناك حاجة ماسة لتنمية الشعب ومن قبل الشعب نفسه. إن النمو الاقتصادي بحد ذاته لم ينجح في الحدّ من تزايد الفروقات الطبقية وغيرها. على العكس من ذلك، نجد أن هذه الفروقات في حالة تزايد، ولاسيما حين لا تتوفر برامج الخدمات الاجتماعية الشاملة وحين يكون التشديدُ على النمو الاقتصادي دون اعتبارات لمسائل التنمية الإنسانية وتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً.

إن قطاعات كبيرة من الشعب في سائر البلدان عربية ماتزال محرومة من فرص المشاركة الحرة في عملية التنمية الاقتصادية. إن هذه القطاعات (التي تشمل، بخاصة، الفقراءَ والنساءَ وسكانَ الريف) ماتزال محرومة من انجازات التنمية في البلدان العربية بما فيها البلدان النفطية. وقد أظهرت دراسةٌ للبنك الدولي حول التنمية في مصر في مطلع التسعينيات أنّ الخُمْسَ الأغنى من مالكي الأراضي مازالوا يسيطرون على سبعين بالمئة من الأرض الزراعية مقابل خمسة بالمئة منها يسيطر عليها الخمس الأفقر، رغم كل ما قيل حول الإصلاح الزراعي. كما أظهرتْ هذه الدراسة أنّ الفروقات أكثر تفاقماً في المجالات الأخرى؛ فازدادتْ الأسعارُ والبطالة عن العمل، وتدنّتِ الرواتبُ، ولم يستفد الفقراءُ من سوق المساكن والخدمات الاجتماعية المتدهورة خاصة في مجالات تأمين العناية الصحية والتعليم[٢].

ورغم الإنجازات التي حصلت عليها المرأةُ العربيةُ في مجالات التعليم، فإنّ الإحصاءات الرسمية تدلّ أنّ النسب المئوية للمرأة من مجموع الشعب الناشط اقتصادياً عام ١٩٩٠ كانت تتراوح بين ٦ إلى ٧ بالمئة في السعودية وقطر والإمارات، و٢٠ إلى ٢٧ بالمئة في المغرب والعراق ولبنان والسودان وتونس. وبهذا لا يكون للعلم مردوده من حيث تنشيط مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.

بغياب المشاركة الاقتصادية الصحيحة تكون البلدان العربية قد ارتكبت جميع ما أسماه تقرير الأمم المتحدة حول التنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٣ «الشرور السبع» لتحول الملكية العامة إلى الملكية الخاصة (privatization)، وهي:

١ ـ التشديد على تحقيق أقصى المداخيل في المدى القريب على حساب خلق مناخ تنافسي حقيقي في المدى البعيد.

٢ ـ استبدال الاحتكارات العامة بالاحتكارات الخاصة، وهو ما سمح باستغلال المستهلكين.

٣ ـ الفساد الذي أدّى إلى إثراء قلّة من المحسوبين والمقربين من الحكومة.

٤ ـ ميل وزراء المال لبيع تلك الملكيات العامة من أجل تغطية العجز في الميزانيات.

٥ ـ إغراق الأسواق المالية بالديون العامة.

٦ ـ تقديم وعود كاذبة للعمال بدلاً من تدريبهم وإعدادهم للمهمات الجديدة.

٧ ـ صنع قرارات متسرعة من قبل السلطات الحكومية التنفيذية دون محاولة للتوصل إلى اجماع سياسي[٣].

لقد اقترفت هذه الشرور وتمّت مثل هذه السياسات الاقتصادية نتيجةً لتحولات أيديولوجية وبضغوط خارجية بمعزل عن مشاركة الشعب. وهذا ما تسبّب بحصول تأرجح مضطرب بين العمل بهذه القرارات أو التراجع عنها حسب الضغوط الخارجية والداخلية، وحسب استراتيجية منهجية بعيدة المدى ومنسجمة مع الواقع الاجتماعي الخاص لبلدان العالم الثالث.

إن غياب الشعب وإقصاءه عن المشاركة الاقتصادية لا يقلان خطورةً وسلبيةً عن غيابه وإقصائه عن المشاركة السياسية في عملية بناء الديمقراطية الإنسانية. بل إن كلاً منهما متصل اتصالاً وثيقاً بالآخر، ويشكّلان معاً جزءاً لا يتجزّأ من مسببّات الأزمة الديمقراطية في كل من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية.

مؤسسات الثقافة والإعلام تابعة للأنظمة، تشوه الحقائق وتمارس الرقابة وتشتري الضمائر وتقمع الأحرار!

٣ ــ المشاركة الاجتماعية والثقافية: إذا ما أجرينا مقارنة بين ثقافة النظام العام السائد في لبنان مع ثقافات تلك الأنظمة السائدة في عدد من البلدان العربية، فقد نتوهم للوهلة الأولى أن هناك خلافاً جوهرياً. فللوهلة الأولى يتبين لنا أن ثقافة النظام اللبناني تختلف

---

(٢) The World Bank, **Egypt: Alleviating Poverty During Structural Adjustment,** 1991, pxvi.

(٣) United Nations Development Programme, **Human Development Report 1993,** Oxford University Press, 1993, pp. 50-51.

اختلافاً جوهرياً عن ثقافات بقية الأنظمة العربية باعتبار أن الأولى تتمحور حول فكرة تنشيط القطاع الخاص على عكس ما يحدث في البلدان الأخرى. ولكن إذا ما تعمقّنا في دراسة الأمر، لا بدّ أن نكتشف أن هناك تشابهاً واسعاً جداً، وأن هذا التشابه يقوم في رأيي على جانبين أساسين هما عدم التوازن بين فكرتَي القطاع العام والقطاع الخاص من ناحية، وغياب المفهوم العام على صعيد اجتماعي وثقافي من ناحية أخرى.

فيما يتعلق بالجانب الأول، تتصف ثقافة كافة الأنظمة العربية بعدم وجود توجه فكري حول كيفية إقامة توازن بين القطاع الخاص والقطاع العام. فمن ناحية، نجد أن القطاع الخاص في لبنان يغلب على، بل يكاد أن يلغي، القطاع العام كلياً. ومن ناحية أخرى، يتم العكس تماماً في بقية البلدان العربية فيغلب القطاع العام على القطاع الخاص ويكاد أن يلغيه كلياً. وفي الحالتين تسود ثقافة إلغاء الآخر، الأمر الذي تنتج عنه أزمةٌ مستعصية، لا من حيث الواقع الاقتصادي بل من حيث الواقع الاجتماعي والثقافي معاً. لذلك يصبح من المهم إعادة النظر بغية إصلاح هذه الأنظمة باتجاه تحقيق التنمية الشاملة وإقامة نظام ديمقراطي إنساني ينشط في ظله كل من القطاعين ويتم بينهما التوازن والتعاون والتكامل فيُغني أحدهما الآخر بدلاً من أن يلغيه كما يحدث في الوقت الحاضر في سائر البلدان العربية.

وفيما يتعلق بالجانب الثاني، وعلى صعيد اجتماعي وثقافي خاصةً، لا نحتاج إلى جهد كبير كي نكتشف غياب المفهوم العام مهما كان النظام المتبع. ونقصد بذلك أن الأفراد والعائلات والجماعات تُعنى بشؤونها الخاصة دون اهتمام بالشأن العام على صعيد الوطن والمجتمع ككل. بل لا يقتصر الأمر على عدم التطوع والتبرع في سبيل المنشآت والمؤسسات والملكيات العامة كمراكز الأبحاث والجامعات والمحافظة على البيئة. إنه، إضافة إلى ذلك يتجاوز ذلك حتى يبلغ نزعة الاعتداء على هذه المنشآت والمؤسسات والملكيات في سبيل إعلاء الشؤون الخاصة.

يتصل هذا الخلل الثقافي في التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص بغياب المجتمع المدني. ويأتي غياب المجتمع المدني لا بسبب عدم المشاركة السياسية والمشاركة الاقتصادية وحدهما بل بسبب عدم المشاركة الاجتماعية والثقافية أيضاً: فنحن نجد أن الإنسان لا يقوى على المشاركة في العائلة والمدرسة ومؤسسات العمل والجامعة ومراكز الأبحاث وفي الجمعيات والنقابات حيث وجدت. بل في هذه جميعها تصادَرُ الحرياتُ، وخاصة حرية التعبير وإبداء الرأي والمناقشة.

لقد سُلب الشعبُ من حقه بالتفكير في بناء مؤسساته الطوعية وإدارتها وجعلها قادرةً على المساهمة الفعلية في عملية إغناء المجتمع والثقافة. ليس هناك سوى عدد محدود من المؤسسات غير الحكومية، وحيث توجد ينتهي الأمر بوقوعها تحت نفوذ القوى المتحكمة بمصير المجتمع. بل قد تحولتْ مؤسساتُ الثقافة والإعلام إلى مؤسسات تابعة للأنظمة فتعمل على تشويه الحقائق، إذ تُبرز ما تريد وإن كان زائفاً وتطمس ما لا ترغب بسماعه وإن كان صحيحاً. وإضافة إلى ذلك، تمارَس الرقابة على الفكر، ويتم شراء الضمائر ويُقمع الأحرار الذين يصرون على قول الحقيقة.

وكما أقامت الأنظمةُ مؤسساتٍ سياسيةً واقتصاديةً في خدمة أغراضها وإحكام سيطرتها وديمومتها، فقد أقامت اتحادات وجمعيات اجتماعية وثقافية للغرض نفسه. لذلك يسود الفساد وتعم الانتهازية وتكثر هجرةُ الأدمغة وتُبعد الكفاءاتُ ويختار البعضُ النفي الذاتي. وحين تبيَّن أنّ الفكر في الخارج قد يتمكن من لعب الدور الغائب في الداخل، امتدت أنشطةُ القوى المتحكمة إلى الخارج فاشتدت حملةُ الترغيب وشراء الصحف والمجلات وإقامة مراكز أبحاث تابعة.

المجتمع المدني العربي يخضع لهيمنة الدولة البيروقراطية الأحادية (كما في المجتمعات الاشتراكية) ولهيمنة قيم السوق (كما في المجتمعات الرأسمالية).

وقد نتج عن كل ذلك إحساسٌ عميق بالاغتراب في الداخل والخارج حتى أصبحت غالبيةُ العرب في الوقت الحاضر عاجزةً لا تجد مخرجاً من عجزها سوى بالاستسلام والخضوع أو الهرب واللامبالاة. وقد ثبّت كل ذلك ما نسميه ثقافةَ الصمت التي ترسّخ بدورها أزمةَ المجتمع المدني.

في ظل هذه الأجواء يبدو المستقبل في المدى القريب مظلماً حقاً، ويبقى على القوى التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة ولإقامة ديمقراطية إنسانية أن تعمل على البحث في كيفية الجمع بين الحرية والعدالة الاجتماعية وعلى التمسك بمبادئها وتصر على أهدافها وتعمل ضمن المجالات الضيقة المتاحة لها في الوقت الحاضر بقدر ما يجب أن تتمسك بالمرونة الكافية من النقد الذاتي والتعلم من تجاربها على أمل أن تتغير موازين القوى بفعل التناقضات الكبرى التي لا بدّ أن تزلزل أسسَ الترتيبات والأوضاع السائدة.

صحيح أن الدول الغنية قد تمكنت من رفع المستوى المعيشة لدى الشعب ومن أغرائه بممارسة اللعبة الاقتصادية، ولكنه عاجلاً أو آجلاً سيدرك أنه لا بدّ له من المطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية على أنها حق من حقوقه الطبيعية. وفي هذه الأثناء، وحتى يتكوّن مثلُ هذا الوعي، سيظل العرب يعانون من الفقر المادي والفكري والروحي، ومن تزايد الفجوات بين الأكثرية الفقيرة والقلة التي تستفيد من الأوضاع القائمة على حساب المجتمع والشعب، ومن تفاقم البطالة عن العمل، ومن غياب الخدمات الاجتماعية والشبكات الأمنية التي تجنّب الفقراء الانزلاق إلى جحيم لا قعر له، ومن تضخم الأسعار حتى بالنسبة للسلع الأساسية في الحياة اليومية.

من أَضْرَمَ النارَ في الشجرة؟

ليث الصندوق

الصلاةُ التي نتهجَّدُها في المساءِ
صلاةُ سكارى
أمّا التي نتهجَّدُها في الضحى
فصلاةُ نيام
وفي الحالتينِ يمرُّ الملائكةُ المترفونَ
فلا يحفلونَ
وتفرخُ في جوفِنا العنكبوت

* * *

أفيقي...
أفيقي...
كأنيّ أسمعُ طبلَ الحروبِ
كأنيَ أنشقُ في اللحم الغضيِّ ريحَ العفن
لقد بلغَ الموتُ بابَ المدينه...
ليُلقِ الجنودُ بأسيافِهم للوهاد
ويستغفروا ـ من خطيئةِ شحذِ المُدى ـ قاتليهم
وينتظروا في أسرّتِهم لعناتِ النهايه

* * *

أَفيقي
لقد بلغَ الموتُ أبوابَ غرفتِنا
البسي خيرَ ما تملكينَ
لنستقبلَ الموتَ مبتسمين

كانت المدنُ النائحاتُ تُسرِّبُ أحزانَها للسكارى
ونوافيرُها تطردُ الطيرَ عن شرفاتِ المغنّين
والحزنُ يملأُ قبعةَ اللصِّ بالوردِ
كنّا بأعراسنا نتغنى بأصواتنا النائحاتِ
ونجمعُ في راحتينا النقودَ من الصدقات
ونبذرها في سواقي الذلول
فتطلعُ جوعاً، وقحطا

* * *

تلك أيامُنا الراحلاتُ بقاطرةٍ منهكه
لم يتبقَّ من البرد غيرُ نتيفِ غيوم
وخلفَ المزاغلِ يغفو الجنود
مستمتعين بلسعِ الذباب
وحلمِ السلام البعيد.
لكم أتعبتْنا المحطّاتُ
إمّا وصلنا
ففي الانتظار هنالكَ قاطرةٌ ثانيه
وفوقَ السلالمِ ثمةَ كفٌّ تلوّح
أو قبعاتٌ تُطَوِّحُ كاشفةً عن مزيدٍ من الصلعات.

* * *

سلاماً على رغواتِ الحليب
على قدحِ الشاي
والجبنِ
والحُمرةِ المستطابة فوقَ حوافي الكؤوس
لقد يئِسَ الانتظارُ الشفاه،
فالأوجُهُ الذابلاتُ مقابر!

بغداد

إن هذه الأوضاع وغيرها سترسّخ من قناعات الشعب في المدى البعيد بضرورة العمل على تجاوز حالة الاغتراب التي يعاني منها عن طريق العمل الدؤوب على إحياء المجتمع المدني وإقامة مجتمع ديمقراطي إنساني يؤمّن الحريات والتعدّدية والحقوق السياسية بما فيها حق المشاركة والاختلاف بقدر ما يؤمّن من مستوى المعيشة اللائقة والتنمية الشاملة والنوعية.

من هنا يعقد العربي آماله على إقامة مجتمع مدني عن طريق مشاركة الشعب مشاركة حقيقية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمثل هذه المشاركة هي المؤشر الأهم لاحتمالات قيام مجتمع ديمقراطي يوازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية.

إن الديمقراطية الحقيقية هذه لا تتمّ دون أن يتحمّل الشعب عبء مسؤوليته بتنظيم نفسه في حركات تعتمد على مواردها الخاصة؛ فمن المفروض أن تتمّم الحكوماتُ المجتمعَ المدنيَّ لا أن تحلّ محله. لقد فشلت الأنظمة في كافة أنحاء العالم في تحقيق الديمقراطية المتكاملة (ولا أقول الكاملة فليس هناك في الواقع مثل هذه الديمقراطية). إنّ الأنظمة التي اختارت طريق التخطيط المركزي باسم الاشتراكية إنما بمعزل عن الشعب قد تسبّبتْ بفرض طغيان الدولة على المجتمع؛ وهو ما يفسّر لنا لماذا فشلت في تحقيق كل من العدالة الاجتماعية والحرية معاً. كما أن الدول الرأسمالية التي تقول بالسوق الحرة غير المنضبطة تسبّبتْ باستعمار الشعوب وبتفاقم الفجوات الطبقية والاستغلال والقهر وتهميش الفقراء وانتشار الجريمة والبطالة عن العمل والجشع والاستهلاك وحب الاقتناء لذاته والتضخم وانهيار المبادئ الأخلاقية وانحلال التماسك الاجتماعي، وبذلك أخضع المجتمع المدني لهيمنة سلطة السوق. وإذا كان المجتمع المدني قد أُخضع لقيم السوق في ظل الأنظمة الرأسمالية ولسيطرة نظام الحزب الواحد والدولة البيروقراطية ذات البعد الواحد في المجتمعات الاشتراكية، فإنّ المجتمع المدني في العالم العربي قد تمّ إخضاعه لكلٍ من هيمنة الدولة وقيم السوق الاستهلاكية، فجاءت أزمتُهُ مزدوجةً وشديدة التعقيد. من هنا ضخامة التحدي التاريخي الذي يواجه العرب في نهاية القرن العشرين وبداية قرن جديد.

واشنطن